قضايا اقتصادية ٢٧

البلدان النامية والسياسة الضريبية

فيتو تانزي
هاول زي

صندوق النقد الدولي

قضايـــــــــا اقتصاديـــــــــة ٢٧

البلدان النامية والسياسة الضريبية

فيتو تانزي
هاول زي

صنـــــــــدوق النقـــــــــد الدولـــــــــي
واشـنطن العاصمـة

© صندوق النقد الدولي ٢٠٠١

رئيس تحرير السلسلة
جيريمي كليفت
إدارة العلاقات الخارجية بصندوق النقد الدولي

تصميم وتنفيذ الغلاف
مسعود اعتمادي وجوليو بريغو
وشعبة البيانيات بالصندوق

ISBN 1-58906-023-7
ISSN 1020-5098
صدر في مارس ٢٠٠١

للحصول على مطبوعات صندوق النقد الدولي،
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:
International Monetary Fund, Publication Services
700 19th Street, N.W., Washington, D.C., 20431 , U.S.A.
Tel: (202) 623-7430 Telefax: (202) 623-7201
بريد إلكتروني :Publications@imf.org
intrnet:http:/www.imf.org

تمهيد

تهدف سلسلة "قضايا اقتصادية" إلى إطلاع الجمهور العريض من القراء غير المتخصصين على جانب من البحوث الاقتصادية التي يصدرها صندوق النقد الدولي حول أهم قضايا الساعة. ويتم استخلاص المادة العلمية التي تحتويها هذه السلسلة من أوراق العمل الصادرة عن الصندوق بصفة أساسية، وهي دراسات متخصصة يقوم بإعدادها خبراء الصندوق والعلماء الزائرون، وكذلك من الدراسات البحثية المختلفة المتعلقة بالسياسات.

ويعتمد هذا العدد من سلسلة "قضايا اقتصادية" على المادة التي تحتويها في الأصل ورقة العمل رقم ٣٥/٠٠ الصادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان "Tax Policy for Emerging Markets"، إعداد فيتو تانزي وهاول زي. وتضم ورقة العمل الأصلية العبارات المنقولة من البحوث المشار إليها في هذه النسخة المختصرة، ويمكن للقراء شراء نسخة من ورقة العمل هذه (بمبلغ ١٠ دولارات أمريكية) من خدمات النشر والمطبوعات بصندوق النقد الدولي، أو تحميلها إلكترونيا من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وعنوانه *www.imf.org*. وقد قام بإعداد النص لهذا الكتيب ديفيد دريسكول.

البلدان النامية والسياسة الضريبية

لماذا تُفرض الضرائب؟ الإجابة البسيطة – إلى حين التوصل لفكرة أفضل – هي أن فرض الضرائب هو الأسلوب العملي الوحيد لتعبئة الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات التي يحتاجها معظمنا. غير أن وضع نظام ضريبي كفء وعادل هو أمر أبعد ما يكون عن البساطة، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تسعى للاندماج في الاقتصاد الدولي. فالنظام الضريبي الأمثل في هذه البلدان يجب أن يعمل على تعبئة الإيرادات الحكومية الضرورية دون الإفراط في الاقتراض الحكومي ودون تثبيط النشاط الاقتصادي والابتعاد كثيرا عن نسق النظم الضريبية المعمول بها في البلدان الأخرى.

وتواجه البلدان النامية تحديات هائلة عند محاولتها إقامة نظم ضريبية ذات كفاءة. فأولا، نجد أن معظم العمالة في هذه البلدان تشتغل عادة في مجال الزراعة أو في المشاريع الصغيرة غير الرسمية. وحيث إنهم نادرا ما يتقاضون أجورا منتظمة ثابتة فإن إيراداتهم تتسم بالتقلب وكثيرا منهم يتقاضى أجره نقدا "خارج السجلات المحاسبية"، مما يؤدي إلى صعوبة حساب وعاء لضريبة الدخل. أضف إلى ذلك أن العمالة في تلك البلدان لا تنفق ما تتقاضاه في العادة على شراء احتياجاتها من المتاجر الكبرى التي تمسك سجلات دقيقة للمبيعات والمخزونات، وهو ما يؤدي إلى تقلص دور الوسائل الحديثة لتعبئة الإيرادات الحكومية – مثل ضرائب الدخل والاستهلاك – في تلك الاقتصادات، ويجعل إمكانية تحقيق الحكومة لمستويات ضريبية مرتفعة أمرا مستبعدا بالفعل.

ثانيا، يصعب تحقيق الكفاءة في الإدارة الضريبية دون وجود فئة من العاملين تتمتع بحظ وافر من التعليم والتدريب، ودون توفر المال اللازم لدفع أجور مجزية لموظفي الضرائب واستحداث العمليات الآلية في الإدارة الضريبية (أو حتى لتوفير خدمات هاتفية وبريدية ذات كفاءة)، ونظرا لقدرات دافعي الضرائب المحدودة على إمساك الحسابات.

ونتيجة لذلك، تسلك الحكومات أسهل الطرق في كثير من الأحيان فتعمل على تطوير النظم الضريبية التي تسمح لها بالاستفادة من الخيارات المتاحة بدلا من إقامة نظم ضريبية معقولة وحديثة وذات كفاءة.

ثالثا، نظرا للطابع غير الرسمي الذي يتسم به هيكل الاقتصاد في كثير من البلدان النامية ونتيجة لنقص مواردها المالية، تواجه مكاتب الإحصاء والضرائب صعوبة في إنتاج إحصاءات يعتد بها. ويحول هذا النقص في البيانات دون تقييم صانعي السياسات للتأثير المحتمل حدوثه نتيجة للتغييرات الأساسية في النظام الضريبي. ومن ثم، تصبح التغييرات الهامشية هي الخيار المفضل في أغلب الأحيان، حتى وإن كان من الواضح أن التغييرات الأساسية هي الأجدر بالتفضيل، مما يؤدي إلى استمرار الهياكل الضريبية غير ذات الكفاءة.

رابعا، يغلب في البلدان النامية طابع عدم التكافؤ في توزيع الدخل. ورغم أن الحل المثالي لتعبئة إيرادات ضريبية مرتفعة في مثل هذا الموقف هو إخضاع الأثرياء لضرائب أكبر مما يخضع له الفقراء، فإن النفوذ الاقتصادي والسياسي لأثرياء الممولين الضريبيين غالبا ما يسمح لهم بمنع إصلاحات المالية العامة التي من شأنها زيادة أعبائهم الضريبية. ويفسر هذا جزئيا عدم استغلال العديد من البلدان النامية لضريبة الدخل الشخصي والضريبة العقارية استغلالا كاملا وعدم قدرة نظمها الضريبية إلا فيما ندر على تحقيق التصاعدية بشكل مرض (بحيث يدفع الأثرياء ضرائب أعلى على أساس تناسبي).

وختاما، فإن السياسة الضريبية في البلدان النامية هي في الغالب فن استخدام الممكن أكثر منها السعي وراء الأمثل. فلا غرو إذن أن تكون النظرية الاقتصادية، وكذلك على وجه الخصوص الكتابات المتخصصة المعنية بالضرائب المثلى، قد تركت تأثيرا ضئيلا نسبيا على تصميم النظم الضريبية بهذه البلدان. ولدى مناقشة قضايا السياسات الضريبية التي تواجه كثيرا من البلدان النامية في عالم اليوم، يستند مؤلفا هذا الكتيب إلى التجارب العملية المكثفة والمباشرة المستقاة من مشورة صندوق النقد الدولي التي يقدمها لهذه البلدان بشأن السياسات الضريبية. وهما يتناولان هذه الموضوعات من منظور الاقتصاد الكلي (مستوى الإيرادات الضريبية وتكوينها) ومنظور الاقتصاد الجزئي (الجوانب المتعلقة بتصميم ضرائب محددة).

مستوى الإيرادات الضريبية

ما هو مستوى الإنفاق العام المرغوب فيه لبلد نام عند مستوى معين من الدخل القومي؟ هل يجب أن تنفق الحكومة عُشر الدخل القومي؟ أم ثُلثه؟ أم نصفه؟ فقط عند الإجابة عن هذا السؤال يمكن معرفة الإجابة عن السؤال التالي حول المستوى الأمثل للإيرادات الضريبية؛ فتحديد مستوى الضريبة الأمثل يعادل من حيث المفهوم تحديد المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي. ومما يؤسف له أن الذخيرة الضخمة من الكتابات المتخصصة حول نظرية الضريبة المثلى لا تقدم سوى النذر اليسير من الإرشاد العملي حول كيفية تحقيق التكامل بين المستوى الأمثل للإيرادات الضريبية والمستوى الأمثل للإنفاق الحكومي.

ومع ذلك، فهناك منهج بديل قائم على أساس إحصائي لتقييم مدى ملاءمة مستوى الضريبة الكلي في أي بلد نام، وهو يعتمد على عقد مقارنة بين مستوى الضريبة في البلد المعني ومتوسط العبء الضريبي في مجموعة ممثلة للبلدان النامية والصناعية، مع مراعاة بعض أوجه الشبه والاختلاف القائمة بين هذه البلدان. ولا تشير هذه المقارنة إلا إلى ما إذا كان مستوى الضريبة في البلد محل البحث أعلى من المستوى المتوسط أو أدنى منه، وذلك بالنسبة إلى البلدان الأخرى ومع مراعاة الخصائص المختلفة. ولكن هذا المنهج الإحصائي لا يقوم على أساس نظري ولا يحدد مستوى الضريبة "الأمثل" لأي بلد من البلدان. وتوضح أحدث البيانات الإحصائية أن مستوى الضريبة في البلدان الصناعية الكبرى (الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD) يصل إلى حوالي ضعف المستوى المناظر في العينة الممثلة للبلدان النامية (٣٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في مقابل ١٨٪).

ويتولد عن التنمية الاقتصادية في كثير من الأحيان احتياجات إضافية للإيرادات الضريبية حتى يتسنى تمويل الزيادة في الإنفاق العام، ولكنها تؤدي في ذات الوقت إلى زيادة قدرة البلدان على تعبئة الإيرادات لمواجهة هذه الاحتياجات. ولكن الأهم من مستوى الضريبة في حد ذاته هو كيفية استخدام الإيرادات. فنظرا لتعقد العملية التنموية، يصبح من المشكوك فيه أن يتأتى التوصل إلى مفهوم مقبول لمستوى الضريبة الأمثل في أي بلد من البلدان بحيث يكون هذا المستوى وثيق الارتباط بمراحل التنمية الاقتصادية المختلفة.

تكوين الإيرادات الضريبية

يقودنا الحديث عن تكوين الإيرادات الضريبية إلى عالم من النظريات المتضاربة. فالقضايا المطروحة في هذا الصدد تتعلق بفرض الضرائب على الدخل مقارنة بفرضها على الاستهلاك وقلة الاستهلاك، وفرض الضرائب على الواردات مقارنة بفرضها على الاستهلاك المحلي. وتعد الكفاءة (أي ما إذا كانت الضريبة تعزز التحسن المعيشي الكلي للخاضعين لها أو تعمل على إضعافه) والعدالة (أي ما إذا كانت الضريبة عادلة مع الجميع دون تمييز) عاملين محوريين في التحليل.

فهناك الاعتقاد التقليدي بأن فرض الضرائب على الدخل يستتبع تكلفة على أوضاع التحسن المعيشي (الكفاءة) أعلى مما يستتبعه فرض الضرائب على الاستهلاك، وهو اعتقاد يستند جزئيا إلى كون ضريبة الدخل، التي تجمع بين عناصر ضريبة العمل وضريبة رأس المال، تحد من قدرة الممول الضريبي على الادخار. ولكن هذا الاعتقاد أصبح موضعا للتشكك نظرا لأهمية دور الفترة الزمنية المخطط لها من جانب الممول الضريبي وتكلفة تراكم رأس المال المادي والبشري. وخلاصة هذه الاعتبارات النظرية أن التكاليف النسبية لهاتين الضريبتين (الدخل والاستهلاك) على أوضاع التحسن المعيشي هي تكاليف غير مؤكدة.

وهناك شاغل آخر فيما يتعلق بالاختيار بين فرض الضرائب على الدخل وفرضها على الاستهلاك، وهو تأثيرهما النسبي على قضايا العدالة. فقد درج الاعتقاد بأن ضرائب الاستهلاك تنازلية بطبيعتها (أي أنها أشد على الفقراء منها على الأثرياء) أكثر مما هو الحال بالنسبة لضرائب الدخل. وقد تشكك البعض في صحة هذا الاعتقاد أيضا، حيث توحي الاعتبارات النظرية والعملية بأن قضايا العدالة التي يثيرها الشكل التقليدي لفرض الضرائب على الاستهلاك ربما تنطوي على مبالغة وأن محاولات معالجة هذه القضايا في البلدان النامية عن طريق مبادرات مثل ضرائب الاستهلاك المتدرجة سوف تنقصها الفعالية كما ستكون غير عملية من الناحية الإدارية.

وفيما يتعلق بالضرائب على الواردات، يؤدي خفض هذه الضرائب إلى زيادة المنافسة من الشركات الأجنبية. وبينما يعتبر تقليص حماية الصناعات المحلية من هذه المنافسة الأجنبية إحدى النتائج الحتمية لبرامج تحرير التجارة، أو حتى الهدف الذي تسعى هذه البرامج لتحقيقه، فإن تخفيض إيرادات الميزانية سيكون إحدى نتائجه الفرعية غير المرغوبة. وفي معظم الأحيان، تنطوي التدابير الممكنة لتعويض الإيرادات في مثل هذه الظروف على زيادة ضرائب الاستهلاك المحلي. ونادرا ما تعتبر زيادة ضرائب الدخل خيارا قابلا للتطبيق من زاوية السياسات (نتيجة لتأثيرها السلبي

المتصور على الاستثمار) والإدارة (لأن الإيرادات المتحصلة منها لا تكون مؤكدة أو ملائمة في توقيتها مثل الإيرادات التي تتحقق من إدخال تغييرات على ضرائب الاستهلاك).

وتوضح البيانات المستمدة من البلدان الصناعية والنامية أن نسبة ضرائب الدخل إلى ضرائب الاستهلاك في البلدان الصناعية ظلت بصفة مستمرة أكثر من ضعف النسبة المناظرة في البلدان النامية. (أي أن البلدان الصناعية، مقارنة بالبلدان النامية، تحصل من ضريبة الدخل ما يعادل ضعف الإيرادات التي تحصلها من ضريبة الاستهلاك على أساس تناسبي). وتكشف البيانات اختلافا ملحوظا أيضا في نسبة الضريبة على دخل الشركات إلى الضريبة على الدخل الشخصي. فالبلدان الصناعية تحصل من ضريبة الدخل الشخصي ما يعادل أربعة أضعاف ما تحصله من ضريبة دخل الشركات. ومن أهم العوامل المساهمة في هذا التباين وجود اختلافات بين مجموعتي البلدان من حيث دخل الأجور ودرجة تطور الإدارة الضريبية والنفوذ السياسي الذي تتمتع به شريحة السكان الأكثر ثراء. ومن ناحية أخرى، تعتبر الإيرادات المحصلة من الضرائب التجارية أعلى بكثير في البلدان النامية منها في البلدان الصناعية.

ورغم صعوبة الخروج من نتائج المقارنات الدولية بوصفة معيارية واضحة للسياسات الضريبية تحدد المزيج الملائم من ضرائب الدخل والاستهلاك، فثمة مضمون واضح تكشف عنه هذه المقارنات وهو أن التنمية الاقتصادية تميل إلى إحداث تحول نسبي في تكوين الإيرادات من ضرائب الاستهلاك إلى ضرائب الدخل الشخصي. ومع ذلك فإن القضية ذات الأهمية الدائمة بصدد السياسة الضريبية في البلدان النامية ليست هي تحديد المزيج الضريبي الأمثل بقدر ما هي تبيان الأهداف المنشودة من أي تحول يجري النظر فيه بالنسبة لهذا المزيج، وتقييم النتائج الاقتصادية لهذا التحول (على أوضاع الكفاءة والعدالة)، وتنفيذ تدابير تعويضية إذا ازداد حال الفقراء سوءا من جراء هذا التحول.

اختيار النظام الضريبي الصحيح

في البلدان النامية حيث تتزايد أهمية قوى السوق في توزيع الموارد، يجب أن يكون تصميم النظام الضريبي محايدا قدر المستطاع لتقليل حجم التدخل في عملية التوزيع إلى الحد الأدنى. كذلك يجب أن تكون الإجراءات الإدارية في النظام الضريبي بسيطة وشفافة حتى يتضح ما إذا كان إنفاذ النظام يسير على نحو مخالف للمقرر له.

ضريبة الدخل الشخصي

يتعين أن تبدأ أية دراسة لضريبة الدخل الشخصي في البلدان النامية بملاحظة أن هذه الضريبة تدر إيرادات قليلة نسبيا في معظم هذه البلدان وأن عدد الأفراد الخاضعين لها صغير (وخاصة عند أعلى معدل حدي). ويعتبر هيكل معدلات ضريبة الدخل الشخصي هو أكثر أدوات السياسة وضوحا من بين الأدوات المتوفرة لمعظم الحكومات في البلدان النامية لكي تؤكد التزامها بتحقيق العدالة الاجتماعية ومن ثم تكتسب التأييد السياسي اللازم لسياساتها. وكثيرا ما تولي البلدان أهمية كبيرة للإبقاء على درجة من التصاعدية الاسمية في هذه الضريبة من خلال تطبيق العديد من الشرائح الضريبية، بينما تبدي ترددا في اعتماد إصلاحات من شأنها تخفيض عدد تلك الشرائح.

ومع ذلك ، فكثيرا ما تتأثر فعالية التصاعدية في المعدلات الضريبية تأثرا شديدا بارتفاع مستوى الإعفاءات الشخصية وفرط الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الأخرى التي يستفيد منها أصحاب الدخول المرتفعة (كإعفاء المكاسب الرأسمالية من الضرائب، والتخفيضات السخية للنفقات الطبية والتعليمية والضرائب المنخفضة على الدخل المالي). ويعتبر تخفيف الضريبة من خلال التخفيضات مسلكا بالغ السوء، ذلك أن هذه التخفيضات تزداد عادة في الشرائح الضريبية الأعلى. وتشير التجارب السابقة بكل وضوح إلى إمكانية تحسين تصاعدية المعدلات الضريبية الفعلية من خلال تخفيض درجة تصاعدية المعدلات الاسمية وعدد الشرائح الضريبية وكذلك الحد من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية. وبالفعل فإن تحقيق أي هدف معقول من أهداف العدالة لا يستلزم أكثر من بضع شرائح ضريبية اسمية في هيكل ضريبة الدخل الشخصي. وإذا كانت القيود السياسية تعوق إعادة الهيكلة الفعالة للمعدلات الضريبية، فإنه يظل بالإمكان إحراز تحسن ملحوظ في درجة العدالة الضريبية عن طريق إحلال الاعتمادات الضريبية (tax credits) محل التخفيضات، وهو ما يمكن أن يحقق نفس المنافع للممولين في جميع الشرائح الضريبية.

كذلك فإن فعالية معدل الضريبة الحدي المرتفع تقل إلى حد كبير حين يغلب تطبيقها على مستويات الدخل المرتفعة (معبرا عنها في صورة نسب من إجمالي الناتج المحلي للفرد) حتى أن القليل من الدخل فحسب هو الذي يصبح خاضعا لهذه المعدلات. وفي بعض البلدان النامية، نجد أن دخل دافع الضريبة يجب أن يبلغ مئات أضعاف نصيب الفرد من الدخل الكلي حتى يمكن تصنيفه ضمن أعلى الشرائح الضريبية.

وعلاوة على ذلك فإن المعدلات الحدية العليا للضريبة على الدخل الشخصي تزيد بفارق كبير في بعض البلدان على ضريبة دخل الشركات، مما يعد حافزا قويا لدافعي الضرائب كي يختاروا شكل الشركة في مزاولة أعمالهم لأسباب ضريبية بحتة. فمن اليسير على أصحاب المهن المتخصصة والمشاريع الصغيرة أن يتحايلوا على سداد الضريبة عن أرباحهم من خلال التخفيضات الضريبية التدريجية على المصروفات، ومن ثم الإفلات بشكل دائم من الخضوع للمعدلات العليا لضريبة الدخل الشخصي. ويعتبر تأخير الضريبة كالتهرب منها. ولذلك فإن السياسة الضريبة الجيدة تضمن عدم اختلاف المعدل الحدي الأعلى لضريبة الدخل الشخصي اختلافا كبيرا عن معدل الضريبة على دخل الشركات.

وبالإضافة إلى مشكلة ميل الإعفاءات والتخفيضات إلى تضييق الوعاء الضريبي وإبطال التصاعدية الفعلية، فإن هيكل ضريبة الدخل الشخصي في العديد من البلدان النامية مثقل بانتهاكات خطيرة للمبدأين الرئيسيين ضمن مبادئ السياسة الضريبية السليمة، وهما التجانس والشمولية. (وغني عن البيان أن السياسة الضريبية يجب أيضا أن تسترشد بالمبادئ العامة المتمثلة في الحياد والعدالة والبساطة). ويشير مبدأ التجانس إلى تطابق المعاملة الضريبية للمكاسب والخسائر بالنسبة لأي مصدر من مصادر الدخل. فإذا كانت المكاسب خاضعة للضريبة، يجب أن تكون الخسائر خاضعة للتخفيض . أما مبدأ الشمولية فيتعلق بإخضاع الدخل للضريبة عند مرحلة ما من مراحل تدفقه. فعلى سبيل المثال، إذا أعفي مبلغ من الضريبة لصالح المدفوع له فلا يجب اعتباره من المصروفات المخفضة لصالح الدافع. ويؤدي الإخلال بهذه المبادئ بوجه عام إلى ظهور تشوهات وحالات من عدم الإنصاف في العملية الضريبية.

وتعد المعاملة الضريبية للدخل المالي عملية معقدة في كل البلدان. وهناك مسألتان مهمتان في هذا الصدد تتعلقان بفرض الضرائب على الفوائد وأرباح الأسهم في البلدان النامية، وهما كالتالي:

- في كثير من البلدان النامية، يعامل دخل الفائدة ضريبيا، إذا ما خضع للضريبة أصلا، باعتباره دخلا خاضعا لضريبة نهائية تخصم من المنبع بمعدل أدنى بكثير من المعدل الحدي الأقصى لضريبتي الدخل الشخصي ودخل الشركات. وبالنسبة للممولين الضريبيين الذين يتركز دخلهم فيما يتقاضونه من أجور، يعتبر هذا الأسلوب حلا وسطا مقبولا بين الصحة النظرية والجدوى العملية. أما بالنسبة لأصحاب الدخل التجاري، فإن انخفاض معدل الضريبة مع إمكانية التخفيض الضريبي الكامل لنفقات الفائدة ينطوي على إمكانية تحقيق وفورات ضريبية كبيرة من خلال عمليات مراجحة بعيدة عن التعقيد. ولذلك تتضح أهمية توخي الحرص في تحديد الهدف من تطبيق الخصم *النهائي* من المنبع على دخل الفائدة؛ فيتعين عدم تطبيق هذا الخصم النهائي إذا كان للممول دخلا تجاريا.
- تثير المعاملة الضريبية لأرباح الأسهم مسألة معروفة، هي مسألة الازدواج الضريبي. ففي سبيل تبسيط الإجراءات الإدارية، تقتضي الحكمة أن تقوم معظم البلدان النامية إما بإعفاء أرباح الأسهم إعفاء تاما من ضريبة الدخل الشخصي أو إخضاعها لمعدلات ضريبية منخفضة نسبيا، ربما من خلال ضريبة نهائية تخصم من المنبع بنفس المعدل المطبق على دخل الفائدة.

ضريبة دخل الشركات

إن قضايا السياسة الضريبية المتعلقة بضريبة دخل الشركات عديدة ومعقدة، ولكن القضايا وثيقة الصلة بحالة البلدان النامية هي المتعلقة منها بتعدد المعدلات على أساس المفاضلة بين القطاعات، وعدم التماسك في تصميم نظام الإهلاك. فالبلدان النامية أكثر عرضة من البلدان الصناعية لتعدد المعدلات عبر القطاعات (بما في ذلك الإعفاء التام من الضرائب لقطاعات معينة، وخاصة القطاع شبه الحكومي)، ربما بسبب التراث الذي خلفته الأنظمة الاقتصادية السابقة فيها والتي كانت تؤكد على دور الدولة في توزيع الموارد. غير أنه من الواضح أن هذه الممارسات تفضي إلى الإخلال بوظيفة قوى السوق (أي أن توزيع الموارد على القطاعات المختلفة يتعرض للتشوه نتيجة للفروق بين مختلف المعدلات الضريبية). وليس هناك ما يمكن أن يبرر هذه الممارسات إذا كانت الحكومة صادقة في التزامها بتطبيق اقتصاد السوق. ومن ثم يصبح توحيد المعدلات الضريبية المتعددة على دخل الشركات من الأمور ذات الأولوية.

ويعد إهلاك الأصول المادية المسموح به لأغراض الضرائب عنصرا هيكليا مهما في تحديد تكلفة رأس المال وربحية الاستثمار. ومن بين العيوب الأكثر شيوعا في أنظمة الإهلاك لدى البلدان النامية كثرة فئات الأصول ومعدلات الإهلاك، وفرط انخفاض معدلات الإهلاك، وعدم توافق هيكل هذه المعدلات مع معدلات التقادم النسبية لفئات الأصول المختلفة. ويتعين أيضا إعطاء أهمية قصوى لمعالجة هذه العيوب في سياق ما يجري من مناقشات في هذه البلدان بشأن السياسة الضريبية.

وعند القيام بإعادة هيكلة نظم الإهلاك، يمكن أن تستفيد البلدان النامية إلى حد كبير من بعض الخطوط الإرشادية ذات الصلة:

- من المفترض أن يكون تصنيف الأصول إلى ثلاث أو أربع فئات أكثر من كاف ــ كأن يتم تصنيف الأصول المعمرة كالمباني ضمن مجموعة، والأصول سريعة الإهلاك كأجهزة الحاسب الآلي ضمن مجموعة أخرى، مع تحديد فئة أو فئتين من الأجهزة والمعدات فيما بين المجموعتين.
- يجب تحديد معدل إهلاك واحد لكل فئة.
- يجب تحديد معدلات الإهلاك عموما عند مستوى أعلى من الأعمار المادية الفعلية للأصول الأساسية لتعويض افتقار معظم النظم الضريبية لآلية شاملة تعمل على تعويض أثر التضخم.
- لأسباب إدارية، يجب تفضيل طريقة الرصيد المتناقص في حساب الإهلاك بدلا من طريقة الإهلاك الخطي. فطريقة الرصيد المتناقص تسمح بتجميع كافة الأصول ضمن نفس الفئة ورصد المكاسب والخسائر الناتجة عن التصرف فيها رصدا تلقائيا، مما يؤدي إلى تبسيط متطلبات إمساك الدفاتر إلى حد كبير.

ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستهلاك المخصصة وتعريفات الاستيراد

كثيرا ما يشوب ضريبة *القيمة المضافة* في البلدان النامية بعض القصور في جانب أو آخر منها، رغم اعتمادها بالفعل في معظم هذه البلدان. فهناك عدة قطاعات مهمة لا تخضع لهذه الضريبة، لعل أبرزها قطاع الخدمات وقطاع مبيعات الجملة والتجزئة، أو أن آلية الاعتماد الضريبي مفرطة في التقييد (أي أن هناك حالات رفض أو تأجيل لمنح الاعتمادات الضريبية المناسبة عن ضريبة القيمة المضافة على مستلزمات الإنتاج)، وخاصة في حالة السلع الرأسمالية. ولما كانت هذه السمات تسمح بدرجة كبيرة من التضاعف الضريبي (أي زيادة العبء الضريبي على المستخدم النهائي) فهي تحد من المنافع الممكن تحقيقها أصلا من استحداث نظام ضريبة القيمة المضافة. ويتعين إعطاء

أولوية في البلدان النامية لمعالجة أوجه القصور المذكورة في تصميم ضريبة القيمة المضافة وإدارتها.

وقد اعتمد كثير من البلدان النامية معدلين أو أكثر من معدلات ضريبة القيمة المضافة (كما هو الحال في العديد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD) . ورغم جاذبية المعدلات الضريبية المتعددة من الزاوية السياسية نظرا لإسهامها ظاهريا – وليس بالضرورة فعليا – في تحقيق هدف من أهداف العدالة، فإن البلدان النامية قد تدفع ثمنا إداريا أعلى من البلدان الصناعية إذا ما تصدت لعلاج قضايا العدالة من خلال معدلات ضريبة القيمة المضافة المتعددة. ولذلك يتعين دراسة تكلفة أي نظام للمعدلات المتعددة بعناية ودقة.

أما أوضح العيوب في نظم *رسوم الاستهلاك المخصصة* (*excise systems*) لدى العديد من البلدان النامية فهو فرط اتساع نطاق تغطيتها للمنتجات – وهو ما يرجع في الغالب لأسباب تتعلق بالإيرادات. ومن المعروف تماما أن الأساس المنطقي الاقتصادي لفرض رسوم الاستهلاك المخصصة يختلف كل الاختلاف عن الأساس المنطقي الاقتصادي وراء فرض ضريبة عامة على الاستهلاك. فبينما يجب أن يكون للضريبة العامة على الاستهلاك وعاء واسعا للوصول بالإيرادات إلى الحد الأقصى مع قصر التشوهات على الحد الأدنى، يجب أن تكون رسوم الاستهلاك المخصصة شديدة الانتقائية بحيث تستهدف بضع سلع يتم اختيارها في الأساس استنادا إلى كون استهلاكها يستتبع آثارا خارجية سلبية على المجتمع (بمعنى أن المجتمع ككل يدفع مقابل استخدام الأفراد لها). أما السلع التي تخضع في العادة لرسوم الاستهلاك المخصصة (التبغ والكحوليات والمنتجات البترولية والسيارات، على سبيل المثال) فهي قليلة وغير مرنة من حيث الطلب. ونظام رسوم الاستهلاك المخصصة الكفء هو النظام الذي يحقق إيرادات (كمنتج فرعي) من وعاء ضيق وبتكلفة إدارية منخفضة نسبيا.

ويعد تخفيض *تعريفات الاستيراد* كجزء من برنامج متكامل لتحرير التجارة بمثابة تحد كبير يواجه العديد من البلدان النامية على صعيد السياسة. وهناك مسألتان يتعين تناولهما بعناية؛ أولا، يجب ألا يؤدي تخفيض هذه التعريفات إلى تغييرات غير مقصودة في المعدلات النسبية للحماية الفعلية عبر القطاعات المختلفة. وأحد السبل البسيطة لضمان تجنب العواقب غير المقصودة هو تخفيض كافة معدلات التعريفات الاسمية بنفس النسبة كلما ظهرت الحاجة إلى تغييرها. ثانيا، من المرجح أن تستتبع تخفيضات التعريفات الاسمية خسارة قصيرة الأجل في الإيرادات. ويمكن تجنب هذه الخسارة بوضع استراتيجية واضحة تماما يجري من خلالها النظر في تدابير تعويضية مستقلة

متسلسلة، بحيث تبدأ بتضييق نطاق الإعفاء من التعريفات في النظام الحالي، ثم تنتقل إلى تعويض تخفيضات التعريفات على الواردات الخاضعة لرسوم الاستهلاك المخصصة بإجراء زيادة متكافئة في معدلات رسوم الاستهلاك المخصصة المقررة لها، وتنتهي بتعديل معدل الضريبة العامة على الاستهلاك (كضريبة القيمة المضافة) للوفاء بما تبقى من احتياجات للإيرادات.

الحوافز الضريبية

في الوقت الذي يشيع فيه منح الحوافز الضريبية في جميع بلدان العالم لتشجيع الاستثمار، تشير الأدلة إلى أن فعالية هذه الحوافز في جذب استثمارات إضافية – أعلى من المستوى الممكن تحقيقه في حال عدم منح هذه الحوافز – كثيرا ما تكون موضع شك. ولما كانت الحوافز الضريبية معرضة للاستغلال من جانب بعض الشركات القائمة التي تتخفى تحت ستار شركات جديدة بإجراء عملية إعادة تنظيم صورية، فإن تكاليف إيراداتها يمكن أن تكون مرتفعة. كذلك فإن المستثمرين الأجانب، وهم الهدف الرئيسي لمعظم الحوافز الضريبية، يتخذون قرار الدخول إلى بلد معين على أساس طائفة من العوامل (كالموارد الطبيعية والاستقرار السياسي والقواعد التنظيمية الشفافة والبنية التحتية والعمالة الماهرة)، ولكن الحوافز الضريبية لا تكون أهم هذه العوامل بأي حال في معظم الأحيان. ويمكن أن تكون الحوافز الضريبية موضع شك أيضا من حيث قيمتها للمستثمر الأجنبي، لأنه قد لا يكون هو المستفيد الحقيقي منها وإنما خزانة بلاده، وهو ما يمكن أن يحدث عندما يخضع أي دخل معفى من الضريبة في البلد المضيف للضريبة المطبقة في موطن المستثمر.

ويمكن تبرير الحوافز الضريبية إذا كانت تعالج شكلا من أشكال الإخفاق السوقي، ومن أهمها الإخفاق الذي ينطوي على آثار خارجية (التبعات الاقتصادية التي تتجاوز المستفيد من الحافز الضريبي). فعلى سبيل المثال، من الحوافز المشروعة في العادة تلك التي تستهدف تشجيع صناعات التكنولوجيا المتقدمة الواعدة بإحداث آثار خارجية إيجابية ملحوظة على باقي قطاعات الاقتصاد. ويعد أقوى المبررات على الإطلاق لمنح حوافز محددة الهدف هو الوفاء باحتياجات التنمية الإقليمية لهذه البلدان. ومع ذلك فليست كل الحوافز ملائمة بنفس القدر لتحقيق تلك الأهداف وبعضها أقل من سواها من حيث مردودية التكاليف. وللأسف، فإن أكثر أشكال الحوافز شيوعا في البلدان النامية هي في الغالب أقلها كفاءة.

الإعفاءات الضريبية المؤقتة

من بين جميع أشكال الحوافز الضريبية تعد الإعفاءات الضريبية المؤقتة (tax holidays) (أي الإعفاء من دفع الضريبة لفترة زمنية معينة) هي الأكثر انتشارا بين البلدان النامية، وهي مليئة بالعيوب رغم بساطة إدارتها. فأولا، من خلال إعفاء الأرباح بغض النظر عن مقدارها، تميل الإعفاءات الضريبية المؤقتة إلى إفادة المستثمر الذي يتوقع تحقيق أرباح كبرى وما كان غياب هذه الحوافز ليؤثر بأي حال على عزمه على الاستثمار. ثانيا، إن الإعفاءات الضريبية المؤقتة توجد حافزا قويا للتهرب الضريبي، حيث تستطيع المشاريع الخاضعة للضرائب الدخول في علاقات اقتصادية مع المشاريع المعفاة لتحويل أرباحها من خلال التسعير القائم على التحويلات المتبادلة (transfer pricing) (كدفع سعر مبالغ فيه مقابل السلع المشتراة من الشركة الأخرى ثم استرداده في صورة مدفوعات مستترة). ثالثا، هناك فرصة لتحايل المستثمرين بالالتفاف على فترة الإعفاء الضريبي المؤقت وتمديدها، وذلك من خلال تحويل المشروع الاستثماري القائم إلى مشروع جديد (كإغلاق المشروع وإعادة تشغيله تحت اسم مختلف مع ثبات مالكيه). رابعا، يغلب على الإعفاءات الضريبية المؤقتة ذات الوقت المحدد اجتذاب المشاريع قصيرة الأجل التي تكون في العادة غير ذات نفع كبير للاقتصاد مقارنة بالمشاريع طويلة الأجل. خامسا، نادرا ما تكون تكلفة الإعفاء الضريبي المؤقت على إيرادات الميزانية شفافة، ما لم تكن المشاريع المتمتعة بالإعفاء مطالبة بتقديم إقرارات ضريبية. وفي هذه الحالة، يجب أن تنفق الحكومة من مواردها على إدارة ضريبية غير مدرة للإيراد ويخسر المشروع ميزة عدم الاضطرار إلى التعامل مع الجهات الضريبية.

الاعتمادات الضريبية والإعفاءات الضريبية للاستثمار

مقارنة بالإعفاءات الضريبية المؤقتة، نجد أن الاعتمادات الضريبية والإعفاءات الضريبية للاستثمارات (investment allowances) تتسم بعدد من المزايا. فأهدافها أكثر تركيزا بكثير على تشجيع أنواع معينة من الاستثمارات، كما أن تكلفة إيراداتها تتميز بقدر أكبر من الشفافية وسهولة المراقبة. وإحدى الوسائل البسيطة والفعالة في إدارة نظام الاعتماد الضريبي هي تحديد قيمة الاعتماد الضريبي للشركة المؤهلة و"إيداع" هذا المبلغ في حساب ضريبي خاص على هيئة قيد محاسبي. وتعامل الشركة في كل الجوانب الأخرى كأي ممول ضريبي عادي، بحيث تخضع لكل اللوائح الضريبية المعمول بها، بما في ذلك الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية. أما الاختلاف الوحيد فهو

أن التزاماتها المتعلقة بضريبة الدخل تدفع من الاعتمادات "المسحوبة" من حسابها الضريبي. وبهذه الطريقة تتوفر المعلومات بصفة دائمة عن إيرادات الميزانية الضائعة وقيمة الاعتمادات الضريبية التي لا تزال متاحة للشركة. ويمكن إدارة نظام الإعفاءات الضريبية للاستثمار بأسلوب يشبه إلى حد كبير أسلوب إدارة الاعتمادات الضريبية، مع تحقيق نتائج مقاربة.

ولكن هناك نقطتي ضعف ملحوظتين في الاعتمادات الضريبية والإعفاءات الضريبية للاستثمار. الأولى هي أن هذه الحوافز تميل إلى تشويه الاختيار لصالح الأصول الرأسمالية قصيرة الأجل، حيث يتم توفير المزيد من الاعتمادات والإعفاءات في كل مرة يجري فيها استبدال أحد الأصول. والثانية أن الشركات المؤهلة قد تحاول استغلال النظام من خلال بيع وشراء ذات الأصول للمطالبة باعتمادات أو إعفاءات متعددة أو من خلال العمل كوكيل مشتريات لشركات غير مؤهلة للحصول على مثل هذه الحوافز. ويجب تضمين النظام المعتمد ضمانات وقائية للوصول بهذه المخاطر إلى الحد الأدنى.

الإهلاك المعجل

تنطوي الحوافز الضريبية التي تمنح في شكل إهلاك معجل (accelerated depreciation) على أقل قدر من العيوب المرتبطة بالإعفاءات الضريبية المؤقتة وجميع المزايا التي توفرها الاعتمادات الضريبية والإعفاءات الضريبية للاستثمار – فضلا عن تغلبها على العيوب المصاحبة لهذه الاعتمادات والإعفاءات. وحيث إن مجرد التعجيل بإهلاك أحد الأصول لا يؤدي إلى زيادة إهلاكه بما يتجاوز تكلفته الأصلية، فإن ما يتولد عنه من تشوه لصالح الأصول قصيرة الأجل لا يتعدى قدرا بسيطا. وعلاوة على ذلك، يتمتع الاستهلاك المعجل بميزتين إضافيتين. أولا، إنه الأقل تكلفة على وجه العموم، حيث إن الإيراد الضائع في السنوات الأولى (بالنسبة إلى مثيله في حالة عدم استخدام الأساس المعجل) يتم استرداد جزء منه على الأقل في السنوات التالية من عمر الأصل. ثانيا، إنه إذا توفر استخدام الأساس المعجل بصفة مؤقتة فحسب، فمن الممكن أن يستحث ذلك طفرة كبيرة في الاستثمارات على المدى القصير.

أشكال الدعم على الاستثمار

يتسم الدعم على الاستثمارات (أي توفير الأموال العامة للاستثمارات الخاصة) بشدة التعقيد عموما، رغم سهولة تحديد أهدافه. فهو ينطوي على إنفاق تمنحه الحكومة سلفا دون مقابل للاستثمارات التي لا تتوفر لها مقومات البقاء مثلما تمنحه للاستثمارات ذات الربحية. ولذلك فإن استخدام الدعم على الاستثمار نادرا ما يكون محبذا.

الحوافز الضريبية غير المباشرة

يلاحظ أن الحوافز الضريبية غير المباشرة، كإعفاء المواد الخام والسلع الرأسمالية من ضريبة القيمة المضافة، هي حوافز معرضة للاستغلال كما أن النفع من وراء استخدامها موضع شك. وثمة مبرر أكثر وجاهة نوعا ما لتطبيق الإعفاء من تعريفات الاستيراد على المواد الخام والسلع الرأسمالية المستخدمة في إنتاج الصادرات. ولكن صعوبة هذا الإعفاء تكمن، بطبيعة الحال، في ضمان استخدام المشتريات المعفاة حسب المقصود من الحافز. ومن السبل المفيدة في مواجهة هذا الاستغلال إنشاء مناطق لمعالجة الصادرات وإخضاع حدودها لرقابة جمركية دقيقة، وإن لم تكن النتائج مضمونة في كل الأحوال.

آليات التفعيل

قد تكون الآلية التي يجري من خلالها تفعيل الحوافز الضريبية إما تلقائية أو استصوابية. وتسمح آلية التفعيل التلقائية بحصول الاستثمار على الحوافز الملائمة تلقائيا بمجرد أن يتضح استيفاؤه لمعايير الأهلية الموضوعية المحددة، مثل الحد الأدنى لقيمة الاستثمار في قطاعات معينة من الاقتصاد. ويبقى دور السلطات المختصة محصورا في مجرد ضمان استيفاء هذه المعايير. أما آلية التفعيل الاستصوابية فتنطوي على إقرار طلب الحصول على الحوافز أو رفضه على أساس التقدير الاستنسابي من جانب السلطات المختصة بمنح الحوافز، دون وجود معايير للأهلية محددة في صيغة رسمية. وربما تفضل السلطات آلية التفعيل الاستصوابية على الآلية التلقائية لأنها تتيح لها قدرا أكبر من المرونة. ولكن المرجح أن تتضاءل هذه الميزة أمام مجموعة من المشكلات المرتبطة بحرية التصرف الاستصوابي، وأهمها الافتقار إلى الشفافية في عملية صنع القرار، وهو ما يمكن أن يشجع بدوره أعمال الفساد والتحايل للتربح. وإذا كان مبعث القلق من اختيار آلية التفعيل التلقائية هو فقدان فرصة التصرف الاستصوابي في التعامل مع الحالات الاستثنائية، فإن أفضل ضمان لذلك هو صياغة معايير للأهلية بأكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد حتى يقتصر منح الحوافز على الاستثمارات المتمتعة بأعلى معايير الجدارة الموضوعية والقابلة للقياس. وعلى وجه العموم، ينصح بتقليل العنصر الاستصوابي في عملية منح الحوافز إلى أدنى الحدود الممكنة.

ملخص

يلاحظ أن تقديم الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار هو أسلوب مشكوك في صلاحيته بشكل عام من حيث مردودية التكاليف. ومن ثم فإن أفضل استراتيجية لتشجيع الاستثمار على أساس مستمر هي توفير إطار قانوني وتنظيمي مستقر وشفاف وتطبيق نظام ضريبي يتوافق مع الأعراف الدولية. ومن بين الأهداف المختلفة التي تشكل أساسا لمنح الحوافز الضريبية، هناك أهداف تستند إلى مبررات أكثر وجاهة من سواها، كأهداف تشجيع التنمية الإقليمية على سبيل المثال. فليست كل الحوافز الضريبية متساوية في فعاليتها. وهنا يستأثر الإهلاك المعجل بأكبر المزايا النسبية، تليه الإعفاءات الضريبية للاستثمار أو الاعتمادات الضريبية. أما الإعفاءات الضريبية المؤقتة والدعم على الاستثمار فهي من بين أقل الحوافز تميزا. وكقاعدة عامة، يتعين اجتناب الحوافز الضريبية غير المباشرة، بينما ينبغي اللجوء إلى التقدير الاستصوابي في أضيق الحدود عند منح الحوافز.

التحديات التي تواجه البلدان النامية فيما يتعلق بالسياسة الضريبية

لعل البلدان النامية التي تسعى للاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي بحاجة إلى تطبيق مستوى ضريبي أعلى حتى تتمكن حكوماتها من ممارسة دور أقرب إلى دور حكومات البلدان الصناعية التي تحقق إيرادات ضريبية تصل في المتوسط إلى ضعف ما تحققه البلدان النامية. وينبغي للبلدان النامية تخفيض اعتمادها على ضرائب التجارة الخارجية تخفيضا حادا، دون أن يسفر ذلك عن حوافز سلبية، لا سيما في تعبئة مزيد من الإيرادات من ضريبة الدخل الشخصي. وحتى يتسنى التصدي لهذه التحديات، يتعين على صانعي السياسات في هذه البلدان تحديد أولوياتهم بدقة بالغة والتمتع بالإرادة السياسية لإجراء الإصلاحات اللازمة. كذلك يتعين تعزيز الإدارات الضريبية لكي تواكب التغييرات المطلوبة على صعيد السياسة الضريبية.

ومع انهيار الحواجز التجارية وزيادة المرونة في حركة رؤوس الأموال، تصبح صياغة السياسة الضريبية السليمة مهمة مليئة بالتحديات بالنسبة للبلدان النامية. فالحاجة إلى إحلال الضرائب المحلية محل الضرائب على التجارة الخارجية ستولد مخاوف متزايدة بشأن تحويل المستثمرين الأجانب لأرباحهم، الأمر الذي لا يزال يفتقر إلى الرادع الملائم نظرا لضعف النصوص القانونية المعنية بمكافحة الاستغلال الضريبي وعدم كفاية التدريب الفني للمختصين بمراجعة الحسابات الضريبية في كثير من البلدان النامية. ومن ثم فإن تضافر الجهود لإزالة مواطن القصور تلك يعتبر مطلبا ملحا لأقصى درجة.

ويعد التنافس الضريبي تحديا آخر على صعيد السياسة في عالم يكفل الحرية في حركة رؤوس الأموال. فقد أصبحت فعالية الحوافز الضريبية – مع الافتقار إلى أساسيات ضرورية أخرى – أمرا تحيط به الشكوك. ولا مفر من أن يصبح أي نظام ضريبي يشيع فيه استخدام هذه الحوافز أرضا خصبة لأعمال التحايل من أجل التربح. وحري بالبلدان النامية أن تحجم عن الاعتماد على الحوافز الضريبية غير ذات الأهداف المحددة كأداة أساسية لتشجيع الاستثمار، وذلك حتى يتسنى لأسواقها الصاعدة ترسيخ دعائمها على أساس سليم.

وأخيرا، فإن ضرائب الدخل الشخصي تسهم بقدر ضئيل للغاية في مجمل الإيرادات الضريبية لدى العديد من البلدان النامية. وبغض النظر عن الاعتبارات الهيكلية والإدارية واعتبارات السياسة، فإن مدى السهولة التي يجري بها استثمار دخل الأفراد في الخارج يسهم بدرجة ملحوظة في تحقيق هذه النتيجة. ومن ثم فإن فرض الضريبة على هذا الدخل يعد تحديا جسيما أمام البلدان النامية، وهو ما تسبب بالفعل في تعقيدات كبيرة لعدة بلدان في أمريكا اللاتينية قامت بإلغاء معظم الضرائب على الدخل المالي لتشجيع رؤوس الأموال على البقاء في الداخل.

سلسلة قضايا اقتصادية

1. *Growth in East Asia: What We Can and What We Cannot Infer*. Michael Sarel. 1996.
2. *Does the Exchange Rate Regime Matter for Inflation and Growth?* Atish R. Ghosh, Anne-Marie Gulde, Jonathan D. Ostry, and Holger Wolf. 1996.
3. *Confronting Budget Deficits*. 1996.
4. *Fiscal Reforms That Work*. C. John McDermott and Robert F. Wescott. 1996.
5. *Transformations to Open Market Operations: Developing Economies and Emerging Markets*. Stephen H. Axilrod. 1996.
6. *Why Worry About Corruption?* Paolo Mauro. 1997.
7. *Sterilizing Capital Inflows*. Jang-Yung Lee. 1997.
8. *Why Is China Growing So Fast?* Zuliu Hu and Mohsin S. Khan. 1997.
9. *Protecting Bank Deposits*. Gillian G. Garcia. 1997.
10. *Deindustrialization—Its Causes and Implications*. Robert Rowthorn and Ramana Ramaswamy. 1997.
11. *Does Globalization Lower Wages and Export Jobs?* Matthew J. Slaughter and Phillip Swagel. 1997.
12. *Roads to Nowhere: How Corruption in Public Investment Hurts Growth*. Vito Tanzi and Hamid Davoodi. 1998.
13. *Fixed or Flexible? Getting the Exchange Rate Right in the 1990s*. Francesco Caramazza and Jahangir Aziz. 1998.
14. *Lessons from Systemic Bank Restructuring*. Claudia Dziobek and Ceyla Pazarbas¸ıog˘lu. 1998.
15. *Inflation Targeting as a Framework for Monetary Policy*. Guy Debelle, Paul Masson, Miguel Savastano, and Sunil Sharma. 1998.
16. *Should Equity Be a Goal of Economic Policy?* IMF Fiscal Affairs Department. 1998.

17. *Liberalizing Capital Movements: Some Analytical Issues.* Barry Eichengreen, Michael Mussa, Giovanni Dell'Ariccia, Enrica Detragiache, Gian Maria Milesi-Ferretti, and Andrew Tweedie. 1999.
18. *Privatization in Transition Countries: Lessons of the First Decade.* Oleh Havrylyshyn and Donal McGettigan. 1999.
19. *Hedge Funds: What Do We Really Know?* Barry Eichengreen and Donald Mathieson. 1999.
20. *Job Creation: Why Some Countries Do Better.* Pietro Garibaldi and Paolo Mauro. 2000.
21. *Improving Governance and Fighting Corruption in the Baltic and CIS Countries: The Role of the IMF.* Thomas Wolf and Emine Gürgen. 2000.
22. *The Challenge of Predicting Economic Crises.* Andrew Berg and Catherine Pattillo. 2000.
23. *Promoting Growth in Sub-Saharan Africa: Learning What Works.* Anupam Basu, Evangelos A. Calamitsis, and Dhaneshwar Ghura. 2000.
24. *Full Dollarization: The Pros and Cons.* Andrew Berg and Eduardo Borensztein. 2000.
25. *Controlling Pollution Using Taxes and Tradable Permits.* John Norregaard and Valérie Reppelin-Hill. 2000.
26. *Rural Poverty in Developing Countries: Implications for Public Policy.* Mahmood Hasan Khan. 2001.
27. *Tax Policy for Developing Countries.* Vito Tanzi and Howell Zee. 2001.

فيتو تانزي شغل منصب مدير إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٨١ وحتى عام ٢٠٠٠ حين تقاعد عن العمل في الأول من ديسمبر. وهو حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد، وله العديد من الكتب والمقالات التي نشرتها المجلات الدورية المتخصصة.

هاول زي هو رئيس قسم السياسات الضريبية التابع لإدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي. وهو حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة ميريلاند (كوليدج بارك)، وله العديد من المقالات التي نشرتها المجلات الدورية المتخصصة.